مدونة قواعد السلوك العالمية بشأن جمع واستخدام المعلومات المتعلقة بالعنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات
13 إبريل/نيسان 2022

تمهيد

هذه مدونة قواعد سلوك طوعية تنقّح المعايير الدنيا الحالية لجمع واستخدام معلومات الضحايا أو الناجين والناجيات ("الناجي/الناجية")[1] بأسلوب آمن وفعال وأخلاقي فيما يتعلق بالعنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات،[2] وهي موجهة الى أولئك الذين يقومون بتوثيق مثل هذه المعلومات والتحقيق فيها والإبلاغ عنها والبحث فيها ورصدها وجمعها ("تجميعها") بأي صورة أخرى.

وتضرب المدونة بجذورها في القانون الدولي، متضمنة حقوق الإنسان الأساسية للناجين والناجيات، مثل الحق في الكرامة والخصوصية والصحة والأمن وإمكانية الوصول إلى العدالة والحقيقة والحق في انتصاف فعال. وبالتالي، تعكس المدونة المعايير الأساسية الشاملة وغير القابلة للتفاوض التي ينبغي أن تطبقها جميع الجهات الفاعلة في جميع السياقات تطبيقاً للنهج الذي يركز على الناجين/الناجيات. وتجسّد المدونة المعايير التي تنطبق على الأفراد وكذلك المنظمات، والتي ينبغي أن تدمج هذه المعايير في الأنظمة والسياسات والإجراءات والعقود والممارسات.

ولا تمثل هذه المدونة ترخيصاً ولا تشجيعاً على جمع واستخدام معلومات العنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات. وهي لا تلخص المبادئ التوجيهية الفنية الهامة في مختلف القطاعات ولا تحل محلها. ولا تمثل هذه المدونة وسيلة مختصرة للتمرس في القيام بهذا العمل على نحو مسئول وبأسلوب يركز على الناجين/الناجيات، ولا للحفاظ على هذا التمرس.

وقد وضعت المدونة في إطار ضمير المتكلم الجماعي "نحن" للتأكيد على التزامنا الطوعي بالعمل معاً من أجل بناء واستدامة ممارسات تركز على الناجين والناجيات بشكل أكثر أمناً وفعالية. يدل ضمير "نحن" على المبدأ الهام الذي يقضي بأن "لا غنى عنا فيما يخصنا، و إلا لن يكون لنا" وعلى العمل مع الناجين والناجيات، والكثير منهم أيضاً يعملون موثّقون ونشطاء ومحامون وعاملون في مجال الصحة ومستشارون وما إلى ذلك، من أجل تعزيز حقوقهم واختياراتهم. وقد وضعت المدونة من خلال عملية تشاورية عالمية موسّعة، شملت الناجين والناجيات في كل مرحلة. ويشير ضمير "نحن" إلى الأفراد والفرق وأصحاب المصلحة والمنظمات في السياقات المختلفة وعبرها، ويشمل ذلك الحكومات والمنظمات الحكومية والمجتمع المدني والممولين. ونادراً ما يعمل أيٌ من المشار إليهم بضمير "نحن" بشكل منفرد، ويمكن للمعايير المشتركة عبر القطاعات أن تمكن الأفراد والفرق والمنظمات من العمل معاً بشكل مسئول.

تنطبق مدونة قواعد السلوك على ما يلي:

- جمع المعلومات عن الناجين والناجيات، المباشر وغير المباشر، سواء وجهاً لوجه أو من بعد، بأي صورة (ويشمل ذلك الصور الرقمية والمكتوبة واللفظية والصوتية-المرئية والتصوير الفوتوغرافي) وما يلي ذلك من نقلها أو تحويلها أو تخزينها أو استخدامها أو مشاركتها أو نشرها،
- والتي تتعلق بالعنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات (المعرَّف بشكل واسع وشامل)،
- لأي غرض ينطوي على مشاركة أو نشر مثل هذه المعلومات، ولكن باستثناء جمع المعلومات لأغراض تقديم الرعاية الفورية أو الدعم الفوري للناجين والناجيات.

لذلك، ينبغي أن يطبقها، على سبيل المثال، المحققون والموثقون والراصدون والنشطاء في مجال حقوق الإنسان، ومنهم المحققون في المصادر المفتوحة؛ والمحققون الجنائيون؛ وغيرهم من المسئولين والخبراء الذين يقومون بجمع معلومات العنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات أو يسعون إلى تلقيها، ويشمل هؤلاء مسئولي الهجرة واللجوء والخبراء في المجال الطبي-القانوني؛ والصحفيين؛ والباحثين؛ والمترجمين؛ ومنظمات الدعم القائمة على المجتمع المحلي، ومجموعات الناجين والناجيات والعاملين في المجال الإنساني الذين يجمعون مثل هذه المعلومات أو يشاركونها أو ينشرونها (بخلاف ما يستخدم لأغراض الرعاية والدعم الفوريين). وينبغي أيضاً أن يطبقها أولئك الذين يقومون بتعيين وإدارة وتمويل عمليات جمع مثل هذه المعلومات واستخدامها أو يقومون بدعم هذه العمليات أو تيسيرها بأي طريقة أخرى، بما في ذلك صنّاع السياسات. وهذه القائمة ليست كاملة.

وينبع التركيز الحالي للمدونة على العنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات من أصول المبادرة الرامية إلى تحديد وتنقيح معايير العنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات وبعض العوامل المحددة بالنسبة للعنف الجنسي، مثل السلوكيات المجتمعية ووصمة العار التي تؤدي إلى مزيد من الإيذاء للناجين والناجيات. ولكن الكثير من المعايير الواردة في المدونة، تنطبق بنفس القدر على جمع واستخدام المعلومات من الناجين والناجيات من جرائم أخرى وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان أو عن هؤلاء الناجين والناجيات.

يشمل مصطلح "الناجي/الناجية" جميع الناجين والناجيات من جميع الأعمار، ويشمل ذلك البالغين والأطفال (الأشخاص دون سن 18 عاماً[3])، كما يشمل جميع الأنواع الاجتماعية والهويات.[4] يؤثر العنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات بشكل غير متناسب على النساء والفتيات (الواقعات داخل استمرارية العنف الأوسع التي تنشأ من أوجه عدم المساواة النظامية بين الجنسين أو غيرها من الأوجه)، مما يؤدي إلى العديد من التداعيات الضارة على حياتهم ويؤثر على عملنا. وينبغي أيضاً أن ندرج ضمن عملنا النطاق الواسع من الناجين والناجيات الآخرين، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص من مجتمعات المثليات والمثليين أو مزدوجي الميل الجنسي أو مغايري الهوية الجنسانية أو أحرار الهوية الجنسانية أو غيرهم،[5] والرجال والفتيان والتقاطعات بين مثل هذه الهويات.

تركز المدونة على الحاجة للإقرار بالخصائص الفردية للناجين والناجيات وعلى تجنب إطلاق الافتراضات بناءً على المجموعات التي ينتمون لها أو على أي جانب منفرد من هوياتهم.[6] على سبيل المثال، لا يمثل "الأطفال" مجموعة متجانسة وهم يشملون أشخاصاً شديدي التباين من ناحية السن والنضج والقدرة على الصمود والتعليم والنوع الاجتماعي والهويات والأوضاع الأخرى. ويؤدي تخصيص نهجنا طبقاً لنقاط القوة والاحتياجات والواقع الخاص بكل فرد من الناجين والناجيات إلى تيسير جمع المعلومات واستخدامها على نحو أكثر فعالية وتركيزاً على الناجين والناجيات.

الاستعداد أمرٌ أساسي. ينبغي أن نتجنب بصورة فعالة جمع المعلومات واستخدامها دون تخطيط، وبخاصة إذا لم نكن نمتلك ما يلزم من الأنظمة والسياسات والإجراءات وتقييمات المخاطر والخطط القائمة. ويجب أيضًا أن نتصدى لاعتمادنا المفرط على معلومات الناجين والناجيات. وإذا قررنا جميعاً أننا بحاجة لمعلومات من الناجين والناجيات، فإننا ننشئ مطالب متعددة وضغوطاً عليهم ونزيد من مخاطر إعادة التعرض للصدمة. وحيثما أمكن، ينبغي أن نبحث عن معلومات العنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات من مصادر غير الناجين والناجيات (مثل شهود أنماط الوقائع وتقارير الخبراء) من أجل تقليل الضغط على الناجين والناجيات.

تعكس المدونة أنه إذا تم ذلك بصورة صحيحة، فسوف يتمكن أولئك الذين يجمعون معلومات العنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات ويستخدمونها من تجنب الاختيار الزائف بين الفعالية والتركيز على الناجين والناجيات.

وتعتبر مبادئ والتزامات المدونة جميعها مترابطة ومتآزرة وهامة. والترتيب العددي لا يعني الأولوية أو الأهمية.

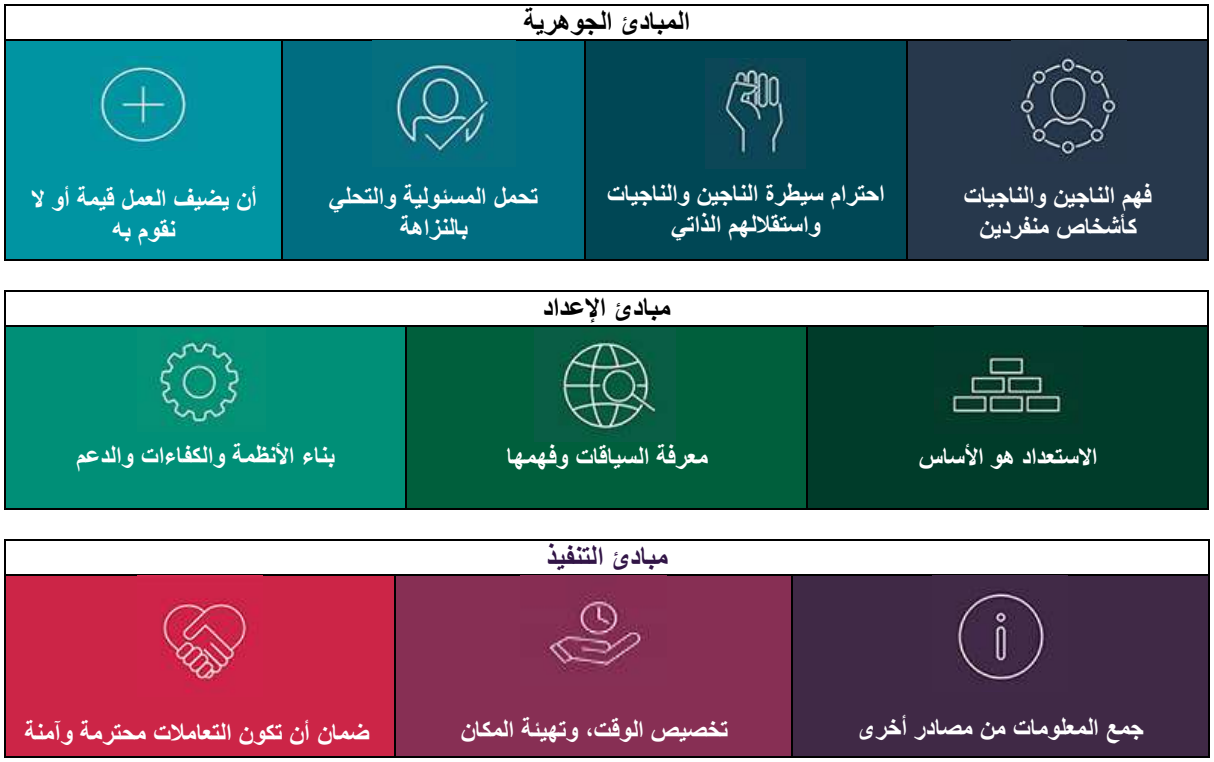

المبادئ الجوهرية

هذه عبارة عن مبادئ جوهرية تنطبق على جميع مراحل الاستعداد والتنفيذ. وينبغي أن تُقرأ ضمن كل مبدأ من مبادئ المدونة.

المبدأ رقم 1. فهم الناجين والناجيات كأشخاص منفردين

1.1 التكيُّف مع الخصائص الفردية للناجين والناجيات: نحترم أن كل شخص من الناجين والناجيات فريدٌ من نوعه. وسوف نقوم بتخصيص نهجنا ليلائم هوياتهم المحددة وخصائصهم ومجموعاتهم وسياقهم، مثل السن والنوع الاجتماعي وقدراتهم الناشئة والقدرة على الصمود والعلاقات مع الآخرين والروابط معهم، والوضع الاجتماعي الاقتصادي والسياسي، وما يواجهونه من تمييز.[6] وندرك أن مثل هذه العناصر تتغير بمرور الوقت والسياق وأن نهجنا قد يتطلب تعديلاً تبعاً لذلك.

1.2 الافتراضات المضادة: لن نفترض افتراضات أو نطلق تعميمات بشأن الناجين والناجيات أو تجاربهم، مثل الكيفية التي 'ينبغي' أن يكون عليها تصرفهم أو رد فعلهم أو نقاط ضعفهم أو مدى صدمتهم أو قدرتهم على الصمود أو نوعهم الاجتماعي أو إعاقتهم أو قدراتهم أو نضجهم أو اعتماديتهم أو احتياجاتهم أو مخاوفهم.

1.3 سؤال الناجين والناجيات: في أعقاب عمل الاستعداد الأولي، سوف نسأل الناجين والناجيات، ومنهم الناجون والناجيات من الأطفال، عما يريدونه وعن أولوياتهم و مخاوفهم والمخاطر التي يتعرضون لها ووضعهم الحالي. وسوف نحترم هذه الأمور ونعكسها لأقصى حد ممكن ضمن ولايتنا القانونية ومواردنا.

1.4 إعطاء الأولوية لسلامة الناجين والناجيات: سوف نعطي الأولوية باستمرار لسلامة الناجين والناجيات، ورفاههم وكرامتهم قبل هدافنا. وسوف نعمل من أجل فهم المخاطر والتداعيات على الناجين والناجيات ومن حولهم التي يمكن أن تنشأ من التواصل معنا. ويمكن أن تتضمن مثل هذه المخاطر إعادة الايذاء والانتقام ووصمة العار والمخاطر المادية والمخاطر عبر شبكة الإنترنت ومخاطر المعلومات والاتصالات، والمخاطر القانونية.

1.5 تحديد المخاطر المتصاعدة: سوف نتخذ احتياطات إضافية ومحددة في حال تصاعد مخاطر التعرض لمزيد من الأذى. ونحن ندرك أن أي فرد قد يتعرض لمخاطر متصاعدة قد تتغير بمرور الوقت وتغير السياق. قد تنشأ المخاطر المتصاعدة بالنسبة للناجين والناجيات من الأطفال، ومنهم الأطفال الذين ولدوا أثناء الحرب والأطفال غير المصحوبين بذويهم، والأشخاص من مجتمعات المثليات والمثليين أو مزدوجي الميل الجنسي أو مغايري الهوية الجنسانية أو أحرار الهوية الجنسانية أو غيرهم، والأشخاص ذوي الإعاقة أو محدودي المعرفة بالقراءة والكتابة، والأشخاص من الشعوب الأصلية أو الفئات المهمشة، وغيرهم.[6]

1.6 دعم إمكانية الوصول إلى العدالة: سوف ندعم حق الناجين والناجيات في ممارسة حقوقهم (أو عدم ممارستها)، مثل الحق في الانتصاف الفعال، والوصول للحقيقة وإمكانية الوصول إلى العدالة (بأي تعريف يراه الناجون والناجيات) والإصلاحات التحويلية. لن نؤثر تأثيراً سلبياً على الأولويات الخاصة بالناجين والناجيات أنفسهم، أو قدرتهم على النهوض بحقوقهم أو المطالبة بها، أو اختيار المشاركة (أو عدم المشاركة) في عمليات المساءلة. على الرغم من أن السجلات أو التقارير الخاصة بالمقابلات قد تفيد الناجين

والناجيات في مراحل لاحقة، إلا أننا سوف نخفف من المخاطر الكبرى المتمثلة في أن منهجية المقابلات والسجلات السابقة يمكن أيضاً أن تستخدم في القول بأن رواية الناجي أو الناجية غير متسقة أو تم التأثير عليها بخلاف الواجب.

1.7 احترام الهوية الذاتية: سوف نحترم ونعكس اختيار الناجين والناجيات وتعبيرهم عن هويتهم (مثل النوع الاجتماعي والضمائر والإعاقة وغيرها من الخصائص) وسوف نتجنب إطلاق التسميات أو الخصائص التي تؤدي إلى الإساءة أو إثارة المشاعر أو التهميش أو وصمة العار أو التعريض للخطر أو الضارة بأي شكل آخر.

1.8 الشمول وعدم التمييز: لن نشارك في أي شكل من أشكال التمييز6، أو نتسامح معها، بما في ذلك التمييز من قبل اولئك الذين يدعمون عملنا، وسوف نسعى إلى تضمين واتخاذ ترتيبات تيسيرية معقولة[7] للفئات التي تتعرض عادة للإقصاء أو الإسكات نتيجة الاضطهاد أو التهميش أو افتراض الافتقار الى الفاعلية أو القدرة أو الإهمال كضحايا.

المبدأ رقم 2. احترام سيطرة الناجين والناجيات واستقلالهم الذاتي

2.1 تجنب التقرب من الناجين والناجيات بصورة غير متوقعة: حيثما أمكن، سوف نعمل من خلال نقاط الإحالة و طرق الوصول القائمة والمفحوصة بدقة أو سوف ننشئ مسارات آمنة حتى يمكن للناجين والناجيات أن يقرروا التواصل معنا أو أن يتم توصيلهم بنا. وندرك أن التقرب من الناجين والناجيات بأنفسنا أو من خلال شخص آخر (بأي وسيلة بخلاف إنشاء طرق آمنة للناجين والناجيات لكي يختاروا المجيء إلينا)، يمكن أن يؤدي إلى زيادة مخاطر الإيذاء والضغط على الناجين والناجيات من أجل التعاون مما يقلل من الاختيار الحر الحقيقي.

2.2 احترام اختيارات الناجين/الناجيات: نحترم خيارات كل ناج/ناجية منفرداً باعتبارها الركيزة الأساسية لجميع جوانب ومراحل تعاملنا. سوف نضمن أن يتاح للناجين والناجيات معلومات كاملة وواضحة وأمينة عن انتمائنا المهني وأغراضنا، ومنهجيتنا والخيارات المتاحة لهم، وحقوقهم والمخاطر بما في ذلك السرية وعدم الإفصاح عن الهوية واستخدام معلوماتهم أو مشاركتها أو نشرها. وسوف نقدم هذه المعلومات بصيغة يسهل فهمها والوصول إليها بالنسبة للناجين والناجيات من أجل جعل قراراتهم بالمشاركة أو عدم المشاركة معنا، وشروط هذه المشاركة، قراراتٍ مستنيرة. سنكون واضحين مع الناجين والناجيات بشأن استطاعتهم إيقاف أو إنهاء اي تعامل معنا و اتخاذ القرار بعدم الرد على أي سؤال بعينه. وسوف نحترم قرار الناجي/الناجية بعدم المشاركة أو الاستمرار.

2.3 سيطرة الناجين والناجيات على معلوماتهم: سوف نحترم وندعم حق الناجين والناجيات في الخصوصية، والتي نفهمها على أنها تتضمن الاستقلال الذاتي والتحكم في تأريخهم الشخصي وهويتهم وصورهم. وسنقوم بحماية أي معلومات أو بيانات شخصية خاصة بالناجين والناجيات (في أي صورة كانت) باعتبارها سرية. ولن نستخدم تلك المعلومات أو نشاركها بدون موافقتهم المستنيرة الصريحة.

2.4 صنع القرار المدعوم: حيثما قد توجد قيود على قدرتنا على تحديد خيارات الناجين أو الناجيات، على سبيل المثال بسبب الإعاقة الفكرية أو الإدراكية أو التحديات المتعلقة بالتواصل، فسوف نتخذ ترتيبات تيسيرية معقولة[7] من أجل دعم الادراك الشخصي للناجين والناجيات و مشاركتهم في عمليات صنع القرار التي تستند إلى إرادتهم وتفضيلاتهم.

2.5 عملية صنع القرار مع الأطفال: سوف نحفظ حق الطفل في المشاركة في عمليات صنع القرار. سوف نُجري تقييما بواسطة خبراء لمدى قدرة الطفل على المشاركة (يأخذ في الاعتبار العمر والنضج والقدرات الناشئة والصدمة والخبرة والنوع الاجتماعي والبيئة/الوضع)، وسوف نتبع المبادئ التوجيهية الأربعة الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل[8] ونتفهم ما قد يتطلبه القانون من الدور الذي يقوم به الأوصياء.

2.6 تقليل الضغوط: سوف نتخذ خطوات استباقية للتخفيف من أثر العوامل التي قد تشكّل ضغطا على الناجين والناجيات لدفعهم إلى مشاركة المعلومات. وتتضمن مثل هذه العوامل التفاوت الحقيقي أو المتصور في السلطة أو الوضع أو النوع الاجتماعي أو العمر أو آداب التعامل الاجتماعي أو التسييس أو تأثيرات الأسرة والمجتمع المحلي (مع الإقرار أيضاً بأن الخوف على مجتمعاتهم المحلية قد يكون من الدوافع الإيجابية للناجين والناجيات). لن نستخدم أي سلطة قانونية قد نملكها لإجبار الناجين والناجيات، نظراً لأن هذا قد يلحق الضرر بهم وبأي عمليات ونواتج خاصة بالعدالة.

2.7 عدم تقديم مزايا مقابل المعلومات: لن نضع شروطاً أو نصدر وعوداً (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) بأي مساعدات أو معونات أو حماية أو غيرها من المزايا مقابل موافقة الناجي أو الناجية على تزويدنا بالمعلومات. ولكن، سوف نسعى إلى إزالة أي تكاليف مالية أو تكاليف أخرى تكبدها الناجون والناجيات لمساعدتنا. لن نستخدم المساعدات للمحيطين بالناجين والناجيات كحافز أو قيمة تجارية، من أجل الضغط على الناجي/الناجية وإجبارهم على التحدث معنا.

2.8 ضمان أن تكون التوقعات واقعية: سوف نقدم معلومات أمينة وواقعية للناجين والناجيات بشأن الطرق التي سوف تستخدم بها معلوماتهم، والنواتج المنشودة وتشمل أي عوامل خارجية يمكن أن تؤثر على تلك النواتج). سوف نناقش مع الناجين والناجيات توقعاتهم وندعمهم في اتخاذ القرارات بناءً على توقعات واقعية.

2.9 الوضوح بشأن القيود: سوف نتحلى بالوضوح والأمانة مع الناجين والناجيات بشأن ما يمكننا وما لا يمكننا فعله، وما نستطيع وما لا نستطيع حمايته، وأين تقع محدداتنا وقيودنا المهنية. إذا لم نتمكن من تكييف نهجنا لتلبية رغبات الناجين والناجيات، فسوف نشرح السبب. حيثما نكون مضطرين للإبلاغ أو مشاركة معلوماتهم (مثل واجب الإبلاغ عن الجرائم إلى السلطات واتخاذ القرارات للدفاع أو الاستجابة في المواقف المهددة للأرواح) سوف نناقش هذا مسبقاً مع الناجين والناجيات ونمنحهم الوقت والمجال لتقرير ما إذا كانوا يرغبون في الاستمرار في تقديم المعلومات لنا.

2.10 احترام سحب الموافقة: سوف نطلع الناجين والناجيات على حقهم في سحب الموافقة في أي وقت أثناء العملية أو بعدها (ويشمل ذلك أثناء المقابلة) وبالكيفية التي يمكنهم من خلالها إخطارنا بهذا السحب. وسنكون واضحين بشأن ما يمكننا فعله عند سحب الموافقة وما تعتبر سيطرتنا عليه محدودة. وفي حالة سحب الموافقة، فسوف نتخذ الخطوات التي قلنا أننا سوف نتخذها.

المبدأ رقم 3. تحمل المسئولية والتحلي بالنزاهة

3.1 مسئولية جامعي المعلومات: نتفهم أن خيار الناجين والناجيات لا يمثل بديلاً عن اتخاذ القرارات المسئولة من قِبل جامعي المعلومات. وندرك أن ظروفاً قد تنشأ يؤدي فيها تقييمنا لكفاءاتنا وسلامتنا وغيرها من المخاطر إلى أن نتخذ قراراً بعدم الاستمرار، حتى حين يكون الناجي أو الناجية على استعداد لقبول هذه المخاطر. في مثل هذه الظروف، إذا كنا على اتصال بالفعل مع الناجين أو الناجيات، فسوف نناقش معهم مخاوفنا وأسبابنا وأية بدائل أخرى.

3.2 الكرامة والاحترام: سوف نقدم الدعم للناجين والناجيات بكرامة واحترام وإنسانية ولياقة وتقدير، وباعتبارهم صانعي قرار.

3.3 عدم الوصم: سوف نفحص قيودنا ونواجهها في فهم وجهات النظر والتجارب التي تمتد الى ابعد من نطاقنا وتحيزنا الشخصي ومخاوفنا والصدمة والدوافع ومواقفنا الشخصية، وأوجه التعصب والافتراضات المتعلقة بالعنف الجنسي والناجين والناجيات. لن نوصل أية رسائل إلى الناجين والناجيات (سواء من خلال نبرة الصوت أو الكلمات أو لغة الجسد أو غيرها من الأفعال) تلقي باللوم أو تُشعر بالخزي أو تسبب مزيداً من الأذى أو تصدر أحكاماً أو تحقر من شأنهم أو تمنّ عليهم أو تسخر منهم أو تشعرهم بعدم الاحترام. كما لن نقدم أيضاً أو ننشر أي معلومات عنهم يمكن أن تؤدي إلى مثل ذلك.

3.4 ضمان الدقة: سوف نتحقق من صحة فهمنا للمعلومات التي جُمِعَت وتمثيلنا لها وخلوه من البيانات الكاذبة أو الافتراضات. وحيثما أمكن، سوف نتحقق من الدقة بمشاركة الناجين/الناجيات ونجري أي تصحيحات لازمة.

3.5 عدم استغلال الناجين والناجيات: لن نحاول الضغط لاستخلاص ما يفيدنا من الناجين والناجيات ومعلوماتهم، ولن نستخدمهم كأدوات أو نستغلهم أو نسيء إليهم أو نتحرش بهم أو نستفيد من ورائهم. وسوف نتخذ تدابير تهدف إلى منع اي شكل من أشكال إعادة الايذاء، أو الاستغلال الجنسي أو الإساءة الجنسية، والاستجابة لتلك الأشكال.

3.6 استحقاق الثقة: لن نصدر وعوداً لا نستطيع الوفاء بها. ونقر بأن خيانة الأمانة، بما في ذلك ما يتعلق بالسرية، لها تداعيات أوسع بالنسبة لسلامة الناجين والناجيات ورفاههم، وتؤدي إلى خفض الثقة في الآخرين وإلى وضع عوائق تحول دون تلقي الدعم.

3.7 عدم إتلاف الأدلة المحتملة: لن نأخذ أو نسحب مستندات أصلية أو أشياء مادية أو غيرها من الأدلةّ المحتملة من الناجي/الناجية أو من الموقع، حتى عندما يطُلب منا ذلك، ما لم تكن ولايتنا القانونية تتيح لنا ذلك، وكان ذلك ضرورياً ، ويمكننا تنفيذه بأمان، ولا يوجد آخرون يتيح لهم موقفهم ودورهم فعل ذلك على نحو أفضل، ونمتلك القدرة على إدارة مثل تلك الأدلّة والحفاظ على سلامتها.

3.8 الخضوع للمساءلة: سوف نتسم بالشفافية ونخضع للمساءلة عن الالتزامات التي تعكسها هذه المدونة. ونتفهم الأضرار المحتملة التي يمكن أن تحلق بالناجين والناجيات، وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية، إذا لم نتمكن من القيام بذلك. ونقر بحق الناجين والناجيات في الشكوى، بما في ذلك الشكوى للآخرين، بخصوص عملنا، وسوف ننصت حين يرغبون في تقديم الشكوى إلينا مباشرة. وسنكون منفتحين لتلقي التعليقات **لعكسية** من أجل تحسين عملنا.

المبدأ رقم 4. أن يضيف العمل قيمة أو لا نقوم به

4.1 اتخاذ قرارات مسئولة: سوف نقيم العناصر الواردة في هذا المبدأ من أجل دعم القرارات المسئولة المتعلقة بالقيام بالعمل أم لا وتوقيت وكيفية القيام به. ونحن نقر بأن تقييماتنا الذاتية الخاصة يمكن أن تستفيد من التشاور مع الآخرين، مثل الجهات الفاعلة القائمة على المجتمع المحلي والخبراء الخارجيين، من أجل إجراء تقييم أمين لما إذا كان عملنا المنشود وأساليبنا سوف تكون آمنة وفعالة وتضيف قيمة للناجين والناجيات.

4.2 ما هو دورنا وغرضنا؟: سنكون أمناء وواضحين بشأن غرضنا ودورنا، والقيود والحدود التي يفرضها دورنا، والسبب الذي نجمع المعلومات من أجله من الناجين والناجيات، وما هي المعلومات التي نحتاجها بالفعل وممَّن وفي أي صورة، وكيف ننوي استخدام المعلومات ومن الذي يمكننا مشاركتها معه من أجل هذا الغرض.

4.3 هل هناك مصادر بديلة؟: سوف نبحث عن مصادر بديلة لمعلومات العنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات وسوف نسأل أنفسنا عما إذا كانت ولايتنا القانونية أو أهدافنا تتطلب منا حقاً إجراء مقابلة مع الناجين والناجيات أو استخدام المعلومات المتحصل عليها منهم. ونقر بأن العثور على مصادر بديلة يزيل المخاطر المحتمل وقوعها على الناجين والناجيات، ومن حولهم وعلينا، نتيجة جمع مثل هذه المعلومات من الناجين والناجيات مباشرة، ويزيل الضغط عن كاهل الناجين والناجيات ويوفر مجالاً أرحب لهم لكي يختاروا المشاركة أو عدم المشاركة.

4.4 هل نواتجنا المنشودة واقعية؟: لن نقوم إلا بالعمل الذي يمكن من خلاله تحقيق هدفنا بشكل واقعي في تلك البيئة وباستخدام مواردنا ووقتنا المتاح ومهاراتنا، دون التسبب في إلحاق الضرر.

4.5 هل سنضيف قيمة ما؟: سوف نتفكر بأمانة في القيمة المضافة أو الفائدة المرجوة التي يمكن أن يحققها عملنا أو إجراءاتنا للناجين والناجيات. وسوف نناقش هذا مع الناجين والناجيات. ولن نمضي قدماً إلا إذا وجدت قيمة مضافة من عملنا. وندرك أن بعض الناجين والناجيات تنبع دوافعهم من القيمة المضافة التي قد يضيفها عملنا على صعيد أسرهم أو مجتمعاتهم المحلية أو مجموعاتهم.

4.6 الموازنة بين القيمة المضافة والمخاطر: سوف نوازن بدقة أي قيمة مضافة محتملة في مقابل فهمنا للمخاطر. وسنقوم بتصميم منهجيات مرنة تقلل المخاطر وتناسب الغرض.

4.7 تحدي دوافع الممارسات السيئة: سوف نختبر بشكل ناقد أي ضغوط أو مبررات تتعلق 'بالحاجة الملحة' أو 'المصلحة العامة' أو أي غايات كمّية، أو 'الوقاية' أو غيرها من تلك الدوافع التي تدعو للاستمرار في الأوضاع التي لا يمكننا التنفيذ فيها بصورة آمنة وفعّالة وأخلاقية.

4.8 التقليل من التعرض للمخاطر: سوف نسأل الناجين والناجيات عن المقابلات أو تبادل المعلومات الذي أجروه سابقاً وسوف نناقش مخاطر الاستمرار والخيارات البديلة مع الناجين والناجيات. وتتضمن مثل هذه المخاطر إنشاء روايات غير متسقة قد تؤدي إلى إهدار حقوق الناجين والناجيات في الوصول إلى العدالة، وإلى مزيد من التعرض لإعادة الصدمة وفقدان الخصوصية ووصمة العار. وسوف نناقش مع الناجين والناجيات إمكانية إتاحة أية بيانات سابقة كخيار أو كبديل لإعادة المقابلة. وإذا اختار الناجون/الناجيات الاستمرار في المقابلة، فسوف نقلل بشكل استباقي من مخاطر إعادة إجراء المقابلة.

4.9 تبادل المعلومات: سوف نناقش مع الناجي/الناجية مدى رغبتهم في مشاركة المعلومات الخاصة بهم مع جهات فاعلة موثوقة أخرى لتجنب أي ازدواج غير ضروري لجمع المعلومات أو زيادة تعرضهم للصدمة أو غيرها من المخاطر الناتجة عن المزيد من المشاركة المباشرة. وسوف نضمن أن يستند أي قرار من قبل الناجي/الناجية بتبادل المعلومات إلى الموافقة المستنيرة، وأن يكون مدعوماً ومسترشداً بتقييم للمخاطر وأن ينفذ بما يحقق السلامة والفعالية وطبقاً لرغبات الناجي/الناجية.

4.10 تقليل البيانات إلى الحد الأدنى: لن نقوم بجمع أو تخزين أو استخدام المعلومات الشخصية الخاصة بالناجين والناجيات، ومنها المعلومات الرقمية، إلا إذا كان ذلك مُبرَّراً لتحقيق غرض واضح، وكان لازماً لتحقيق ذلك الغرض ويتناسب مع القدرة على تحقيق هذا الغرض، وعند قدرتنا على حماية تلك المعلومات.

مبادئ الإعداد

ينبغي تطبيق هذه المبادئ أثناء مرحلة الإعداد التي تسبق جمع المعلومات، وأن تراجع أثناء مراحل التنفيذ. ويجب أن تُقرأ مع جميع المبادئ الأخرى.

المبدأ رقم 5. الاستعداد هو الأساس

5.1 الاستعداد أولاً: سوف نقوم بتخطيط شامل وتقييم للمخاطر، ونضمن وجود المعارف والقدرات والفرق والسياسات والإجراءات اللازمة قبل البدء في جمع المعلومات وبخاصة قبل أي مشاركة مع الناجين والناجيات. ويعد هذا أساساً حاسماً لاحترام حقوق الناجين والناجيات ولتحقيق نواتج آمنة ويمكن الوصول إليها وأخلاقية وفعالة.

5.2 ضمان المرونة لخيارات الناجين والناجيات: سوف نطوّر منهجية ونشكل فريقاً لتحقيق أقصى قدر ممكن من المرونة لدعم خيارات الناجين والناجيات بشأن كيفية المشاركة معنا، ومكان المشاركة ومع مَن (النوع الاجتماعي والسن والانتماء وما إلى ذلك).

5.3 تقييم المخاطر والتخفيف منها: استناداً إلى المعرفة بالسياق وتفهمه، سنقوم بتحديد و تقييم أية مخاطر محتملة بالنسبة لجميع المشاركين، مثل الناجين/الناجيات أنفسهم وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية وأنفسنا وغير ذلك من المشاركين في العملية. سوف نقيم المخاطر العامة والمحددة للأفراد والأوضاع، مثل السرية والسلامة والرفاه والتداعيات الاجتماعية ووصمة العار، والحقوق القانونية.[6] وندرك أن هذه العملية ينبغي أن تستقي المعلومات من أصحاب الخبرات في مجالات مثل النوع الاجتماعي والأطفال والاتصالات، وفي مجال أمن البيانات والأمن المادي وغيرهما. عند استمرارنا في العمل مع الأفراد من الناجين والناجيات، سوف نسعى أيضاً إلى استقاء مدخلات الناجين والناجيات بشأن ما يتعرضون له من مخاطر. ولن نستمر في العمل إذا تعذر التخفيف من المخاطر بشكل مناسب. وسوف يرشد هذا التقييم، وتدابير التخفيف المتعلقة به، جمع جوانب عملنا. وسوف نعيد النظر في التقييم بالوتيرة اللازمة.

5.4 التعاملات من البعد: سوف نضمن أننا نفهم التحديات والمخاطر الفريدة المتعلقة بالتعاملات عبر الإنترنت وغيرها من التعاملات التي تتم من البعد مع الناجين والناجيات. وتتضمن هذه التحديات ما يتعلق بالاستعدادات؛ والاتصالات وأمن البيانات؛ وقدرة الناجين والناجيات على الوصول إلى التكنولوجيا؛ والتدقيق فيمن يقدمون لنا المساعدة في أماكن الناجين والناجيات، ويشمل ذلك الوسطاء والمترجمين، ورصد مستويات رفاه الناجين والناجيات وراحتهم؛ وضمان وجود أنظمة الاستجابة للطوارئ الآمنة في أمكان تواجد الناجين والناجيات. ونقر بالمخاطر الشديدة التي يمكن أن ينطوي عليها إجراء المقابلات من البعد مع الناجين والناجيات الذين قد يواجهون مخاطر متصاعدة من الأذى، ومنهم الأطفال. وإذا لم نستطع معالجة مثل هذه التحديات والمخاطر بشكل مناسب، فلن نستمر في التعاملات التي تجري عن بعد.

5.5 معرفة الآخرين الذين يقومون بجمع المعلومات: سوف نعرف من هم الآخرون الذين يجمعون المعلومات من الناجين أو الناجيات أو عنهم، وما هي الأغراض، وذلك لكي ننظر فيما إذا كان عملنا ضرورياً وسوف يضيف قيمة ما، وكأساس للتنسيق والتعاون.

5.6 التعرف على الدعم المتاح: سنقوم بتحديد الخدمات ونقاط الإتاحة ومجموعات الناجين والناجيات والجهات الفاعلة (الرسمية وغير الرسمية) في مجال دعم الناجين والناجيات، بما في ذلك الخدمات الطبية والنفسية-الاجتماعية وخدمات الحماية ومناصري الناجين والناجيات والخدمات القانونية الأخرى كحدٍ أدنى. وإذا كانت متاحة، فسوف ننظر في القوائم الموجودة بالفعل لمثل هذه الجهات الفاعلة ونقاط الإتاحة ('الخرائط'). وسوف نقوم بتقييم ما إذا كانت متاحة وآمنة وسرية وفعالة ومناسبة للناجين والناجيات من مختلف الأعمار وحالات الإعاقة والأنواع الاجتماعية وما إلى ذلك. وسوف نحدد العوائق التي تحول دون الوصول إلى الدعم، ونقللها بالنسبة للناجين والناجيات كلما أمكن.

5.7 التنسيق والتعاون: إننا ندرك أهمية التنسيق والتعاون متعددي القطاعات للحيلولة دون إلحاق مزيد من الضرر، والتعرض الزائد للناجين والناجيات، والآثار السلبية على حقوقهم التي تنشأ من الآثار التراكمية لعملنا. وحيثما يكون من المناسب، سوف نتواصل مع الآخرين الذين يعملون لخدمة نفس القضايا، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإنسانية والمنظمات القائمة على المجتمع المحلي، من أجل السعي لإيجاد طرق للعمل معاً بصورة آمنة أو خفض مخاطر تقويض عمل بعضنا لبعض.

5.8 الاستعداد للإفصاح غير المتوقع: نتفهم أن الشخص قد يختار الإفصاح عن العنف الجنسي في وقت لا نتوقع فيه ذلك أو لا ننوي السؤال عنه. وسوف نكون مستعدين لهذا الاحتمال.

5.9 تمكين المتابعة: نتفهم أن الاتصال بين الناجين والناجيات وجامعي المعلومات بعد لقائهم يمكن أن يكون بالغ الأهمية لأسباب مثل تبادل أي مخاوف تتعلق بالسلامة ناتجة عن اللقاء وسحب أو تجديد الموافقة وتقديم الناجين والناجيات للتعليقات بشأن التقدم المحرز والنواتج. وسوف نسعى جاهدين لإنشاء وسيلة فعالة وآمنة للتواصل. وإذا لم نتمكن من ذلك، فسوف نناقش أسباب عدم تمكنا من ذلك مقدماً مع الناجين والناجيات. بالنسبة للناجين والناجيات من الأطفال، سوف نتخذ تدابير محددة لتمكين التواصل مع مقدم الرعاية للطفل، بدعم من أحد خبراء حماية الطفل كلما أمكن ذلك.

5.10 إحاطة فريقك وشركائك: سوف نقوم بإحاطة ورصد فريقنا ومن يعملون بالنيابة عنا (بما في ذلك أي شركاء) بالاستعدادات والعمليات الآمنة والأخلاقية والفعالة التي تهدف إلى الالتزام بهذه المدونة.

المبدأ رقم 6. معرفة السياقات وفهمها

6.1 معرفة السياق: سوف نضمن أن يستند عمل فريقنا ومن يعملون بالنيابة عنا إلى فهم جيد للسياق الذي وقع فيه العنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات وبالبيئة المباشرة المحيطة بالناجين/الناجيات. وسوف نحدد الآثار الإيجابية والسلبية والمباشرة وغير المباشرة لعناصر هذا المبدأ على الناجين/الناجيات وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وعلى عملنا وسوف نضمن أن يُثري هذا الفهم استعدادنا وعملنا.

6.2 فهم الثقافة: سوف نحدد المعايير الثقافية والاجتماعية والمواقف والتقاليد والطقوس والعادات ذات الصلة، وكذلك المواقف إزاء الأطفال واتخاذهم للقرارات وسن الرشد.

6.3 فهم النوع الاجتماعي: سنقوم بتقييم ديناميات ومعايير النوع الاجتماعي وما يتعلق به من عنف وأوجه انعدام المساواة بين الجنسين، وتفهم كيف تنشئ هذه الأمور مخاطر إعادة الايذاء وعوائق تحول دون دعم الناجين والناجيات وحصولهم على حقوقهم الأخرى.

6.4 فهم وصمة العار المرتبطة بالعنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات والناجين والناجيات منه: سوف نحدد أوجه سوء الفهم الضارة والافتراضات والمواقف والسلوكيات (والتي تعرف "بوصمة العار") داخل المجتمعات المحلية، ونقيّم مخاطرها ونخفف منها فيما يتعلق العنف الجنسي والناجين/الناجيات.

6.5 التعرف على ديناميات المجتمع المحلي: سوف نقوم بتحليل ديناميات المجموعات المحيطة بالناجين والناجيات، مثل هياكل السلطة والمنافسة على الموارد وتسييس العدالة والدوافع الوسيطة وحراس البوابات (أي من يمكنهم السيطرة على الإتاحة أو التأثير عليها بالنسبة للناجين والناجيات)، والتأثيرات التمكينية والدوافع التي تؤدي إلى إسكات الناجين والناجيات وأسرهم أو الضغط عليهم أو إلحاق الأذى بهم.

6.6 إدراك صور الأذى الفردي والمركب والجماعي: سنقوم بتحليل جميع صور الأذى المتصلة التي يسببها العنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات للأفراد وبصورة جماعية للمجموعات مثل الأسر والمجتمعات المحلية، وكيف يصبح الأذى مركباً بفعل صور التمييز المتعددة.[6]

6.7 الإلمام بالقوانين والممارسات: سوف نحرص على الإلمام بالقوانين والممارسات الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة (بما في ذلك الأنظمة المتوارثة. وقد توفر هذه القوانين والممارسات، على سبيل المثال، سبلاً للانتصاف القانوني للناجين والناجيات، وقد تميز أو تساعد على استدامة التمييز، وقد تجرّم الناجين والناجيات لما تعرضوا له، وقد لا تعترف بالناجي أو الناجية كضحية لجريمة، أو قد تتطلب من الناحية القانونية أن نبلغ عن المعلومات المتعلقة بالجرائم إلى السلطات. وسوف نناقش هذه القوانين والممارسات مع الناجين والناجيات قبل أن يشاركوا تجاربهم، حتى يمكنهم النظر في الاستمرار أو عدم الاستمرار وفي كيفية الاستمرار.

6.8 فهم الاتصالات والتعاملات المناسبة: سوف نعمل من أجل فهم أهمية وأثر جميع أشكال اتصالاتنا وتعاملاتنا في السياق، من أجل ضمان مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي والسن والإعاقة والاعتبارات الاجتماعية والثقافية واعتبارات السياق، والاحترام. وسنقوم بتحديد واستخدام أشكال تواصل شاملة وغير مؤذية عكس هويات الناجين والناجيات وتحترم المعايير والممارسات الاجتماعية غير الضارة. كما سوف نسعى إلى فهم الجوانب الثقافية والجوانب الأخرى من الاتصالات، وتشمل السلوكيات والمصطلحات المهينة والتعبيرات والاستعارات الدارجة والفجوات في اللغة المتعلقة بالعنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات أو بالناجين/الناجيات.

6.9 تقليل التداعيات السلبية: سوف نقوم بتحديد المخاطر والتقليل من اي تداعيات سلبية من عملنا داخل المجتمع المحلي.

6.10 الدعم المستدام القائم على المجتمع المحلي: نقر بأهمية دور المجموعات وأنظمة الدعم الموثوق بها والقائمة على المجتمع المحلي لاستمرار دعم الناجين والناجيات، وبناء العلاقات القائمة على الثقة، وتمكين الناجين والناجيات من التعامل مع المواقف السلبية إزاء الناجين والناجيات في المجتمع المحلي. يمكن أن تتضمن مثل هذه المجموعات شبكات الناجين والناجيات والمنظمات النسائية ومنظمات المثليات والمثليين أو مزدوجي الميل الجنسي أو مغايري الهوية الجنسانية أو أحرار الهوية الجنسانية أو غيرهم، والمنظمات المعنية بالأطفال والمنظمات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وحيثما كان ذلك مناسباً، سوف نسعى للعمل مع مثل هذه المجموعات.

المبدأ رقم 7. بناء الأنظمة والكفاءات والدعم

7.1 المسئوليات المؤسسية والدعم المؤسسي: ندرك أننا لا نقوم بهذا العمل وحدنا. ومعظمنا يعمل داخل منظمات أو لصالحها. في المنظمات، سوف ننفذ هذه المدونة من خلال القيادة والالتزام والسياسات والعمليات وتوفير الموارد، ويشمل ذلك ما يتعلق بالمستشارين.

7.2 العمل بشكل مسئول كجهات فاعلة مستقلة: حين نعمل بشكل مستقل ولا يمكننا الاعتماد على الدعم المؤسسي، فسوف نسعى إلى ضمان أن يستند عملنا إلى أنظمة الدعم الآمنة والبنية التحتية القائمة بالفعل، وإلى الأفراد والشركاء الذي يشاركوننا التزامنا بموجب هذه المدونة.

7.3 اختيار الفريق المناسب والشركاء المناسبين: سنقوم بتشكيل فريق (يشمل المترجمين والوسطاء والمرشدين والمرافقين واختيار الشركاء وغيرهم ممن يعملون بالنيابة عنا من الذين يشاركوننا التزامنا بهذه المدونة. كما سوف ننظر في تداعيات هذه الاختيارات على التنوع والتمثيل والسرية والسلامة والمرونة.

7.4 بناء الكفاءات المناسبة: لن نقوم بهذا العمل إلا ونحن نملك ما يلزم من معارف و سلوكيات و مهارات مثبتة عبر فريقنا بالكامل. وتتضمن هذه الكفاءات العنف الجنسي والتوعية بوصمة العار؛ وفهم النوع الاجتماعي؛ والتنوّع والسياق والعمل مع الأشخاص من مختلف الأنواع الاجتماعية، وحالات الإعاقة والأعمار؛ والموافقة المستنيرة ومهارات الإحالة الأساسية؛ وإدراك المخاطر؛ ومهارات التواصل وإجراء المقابلات الآمنة، بما في ذلك مع الأطفال وفيما يتعلق بإجراء المقابلات من البعد؛ والتوعية بالصدمة وفهمها؛ وحماية المعلومات وحفظها. وسنقوم بالحفاظ على تحديث المهارات والمعارف التي تجعل عملنا هذا آمناً وفعالاً بالنسبة لغرضنا المنشود.

7.5 الإقرار بحدودنا: نقر بأن الجميع لهم حدود لخبراتهم وتجاربهم ووجهات نظرهم بالإضافة إلى دورهم وولايتهم القانونية. وسوف نتدبر بصدق حدود معارفنا ومهاراتنا وفهمنا، وسوف نبقى داخل هذه الحدود. وفيما يتجاوز حدودنا، سوف نتشاور مع الآخرين ونعمل معهم، مثل الخبراء في مجال الصدمة والأمن والطفل.

7.6 إجراء المقابلات مع الناجين والناجيات من الأطفال: بالنظر إلى المخاطر المتصاعدة للمقابلات غير الآمنة وغير الفعالة مع الأطفال، لن نجري مقابلات مع الناجين والناجيات من الأطفال إلا إذا توافرت لدينا كفاءة ومهارات وخبرات مثبتة في مجال العمل مع الأطفال، وقمنا باستخدامها (بما يتناسب مع أعمارهم وقدراتهم الناشئة وإمكانياتهم ونوعهم الاجتماعي واحتياجاتهم). وإذا لم تتوافر هذه الكفاءات داخل فريقنا، فسوف نحاول الحصول عليها أو تحديد آخرين يمتلكونها، حتى يمكن للأطفال الراغبين في المشاركة القيام بذلك بصورة آمنة وفعالة.

7.7 ضمان الدعم المناسب: لن نمضي قدماً إلا إذا توافر الدعم المناسب والذي يمكن الوصول إليه بما يلبي احتياجات الناجين والناجيات. ويشمل هذا الدعم الطبي والنفسي-الاجتماعي ودعم الحماية والدعم القانوني. وسوف نناقش هذه الخيارات مع الناجين والناجيات ونساعد في إحالتهم بصورة آمنة إذا اختاروا ذلك. وإذا كانت هذه الاحتياجات حادة، فسوف نعطي الأولوية للإتاحة والإحالة قبل عملنا. وسوف نضع خطة واضحة لإتاحة الدعم في حالات الطوارئ حتى تكون متاحة قبل تعاملنا مع الناجين/الناجيات وأثنائه وبعده.

7.8 بناء سبل حماية السرية: سوف نضع بروتوكولات وتدابير لحماية معلومات الناجين والناجيات وخصوصيتهم وسلامتهم، ويشمل ذلك توخي الحرص بصفة خاصة لضمان تأمين أي اتصالات رقمية وإدارة البيانات وتخزينها.

7.9 الاستمرار والاتساق: سوف نسعى لضمان استمرار وجود نفس الشخص الذي يتواصل مع الناجين أو الناجيات، للحفاظ على مستويات الثقة والراحة، ولتقليل المخاطر التي قد تظهر نتيجة للتغيير في المختصين. وسوف نناقش مع الناجين والناجيات أي طلب يصدر عنهم لتغيير المختصين أو مسئول التواصل، وسوف نحترم طلباتهم.

7.10 إدارة مخاطر الصدمة غير المباشرة: سوف نضمن وجود تدابير للتقليل من آثار العمل الضارة على أنفسنا وفريقنا وعلى المتضررين الآخرين. وسوف نكفل التدريب الأساسي على علامات وأعراض كل من الصدمة والصدمة غير المباشرة وإجهاد التعاطف واستنزاف القوى ونكفل بروتوكولات الدعم المؤسسي ودعم الفرق وأساليب العمل الآمنة. وسوف نقوم بإدراج تدابير لإدارة هذه المخاطر حين يعمل الناس خارج فريق أو بيئة مكتبية، بما في ذلك العمل عن بعد.

مبادئ التنفيذ

ينبغي تطبيق هذه المبادئ حين نبدأ في جمع المعلومات. ولكنها يجب أن تُقرأ مع جميع المبادئ الأخرى.

المبدأ رقم 8. جمع المعلومات من مصادر أخرى

8.1 البحث عن معلومات العنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات غير المستقاة من الناجين والناجيات وغير المتعلقة بهم: ندرك أن المعلومات المفيدة بشأن العنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات لا تأتي دائماً من الناجين والناجيات ولا تتعلق بهم دائماً. سوف نسعى إلى جمع مثل هذه المعلومات عن العنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات واستخدامها من مصادر أوسع (مثل الإحصائيات وتقارير الخبراء أو تحليلاتهم والمعلومات الخاصة بمرتكبي الجرائم) نظراً لأن هذه المعلومات تمثل خطراً أقل على الناجين والناجيات، ويمكنها أن تؤدي إلى التخفيف من الاعتماد المفرط على معلومات الناجين والناجيات.

8.2 المعلومات المُمَثِّلة للمصدر: ندرك أن هويتنا، وما نبحث عنه، والكيفية والأماكن التي نبحث بها يمكن أن يؤدي إلى تحيزات ضارة، وإلى مناطق عمياء في المعلومات التي نعثر عليها. كما ندرك أن تحيزات مماثلة يمكن أن تحدث بسبب القيود المفروضة على إتاحة المعلومات، مثل الرقابة، وأوجه انعدام المساواة والتهميش الاجتماعي وانعدام الأمن والعوامل الفنية. وسوف نسعى إلى التقليل من هذه المخاطر.

8.3 الإقرار بالحقوق والمخاطر التي تنشأ من المعلومات التي يتم الحصول عليها بصورة غير مباشرة: نقر بوجود تداعيات تتعلق بالخصوصية والجوانب القانونية والأمنية تنشأ من جمع أو تلقي أو استخدام المعلومات التي يتم الحصول عليها بصورة غير مباشرة، حتى وإن كانت المعلومات موجودة في المجال العام، أو في الأرشيف أو يجري عند الحصول عليها من خلال مصادر شبكة الإنترنت (ويشمل ذلك المصادر العامة وغير العامة). ونقر بأن المدونة تنطبق أيضاً على جمع واستخدام مثل هذه المعلومات.

8.4 التحقق من مقصد الناجي/الناجية: سوف نسعى إلى التحقق من معلومات العنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات المتحصل عليها بصورة غير مباشرة (بما في ذلك الصور ومقاطع الفيديو الخاصة بالناجين والناجيات)، ويشمل ذلك مكان وتوقيت وكيفية الحصول على المعلومات، وكيفي الحصول على موافقة الناجين والناجيات ونوع الموافقة ولأي استخدام، والمقصد أو الاستعداد الأساسي إذا كان المعلومات قد شاركها الناجون/الناجيات. إذا لم نستطع التحقق من موافقة أو نية الناجين والناجيات على أن تستخدم معلوماتهم لأغراضنا، فلن نستخدم أو نشارك مثل هذه المعلومات إذا لم نستطع التخفيف بشكل مناسب من المخاطر والأضرار المرتبطة بها.

8.5 عدم تقويض الثقة في الخدمات الإنسانية: سوف نحترم أهمية السرية والثقة في توفير الدعم والرعاية للناجين والناجيات، ولن نطلب من خدمات الدعم، أو نضغط عليهم من أجل مشاركة معلومات لم يوافق الناجون والناجيات على مشاركتها.

المبدأ رقم 9. تخصيص الوقت، وتهيئة المكان

9.1 الاستعداد: ندرك أن العمل مع الناجين والناجيات يتطلب منا أن نكون مستعدين للإنصات باهتمام كامل وبعقل متفتح دون افتراضات أو إصدار للأحكام، وبدون أن تؤثر ردود أفعالنا الشخصية على التفاعل؛ وأن نكون مستعدين لبناء الثقة والسماح الناجين والناجيات بالتحكم في الطريقة التي يقصون بها قصصهم. وإذا لم نكن في مثل هذه الحالة الذهنية، فلن نمضي قدماً في العمل في ذلك الوقت.

9.2 تقليل الضغوط الزمنية: سوف نسعى إلى إزالة أي ضغوط زمنية من أجل تعزيز اتخاذ القرار الطوعي والمستنير، وتمكين الناجين والناجيات من مشاركة معلوماتهم بالطريقة وبالمعدل الذي يرغبونه. وندرك أن المقابلات الطويلة، مثلها مثل المقابلات المتعجلة، يمكن أن تشكل أيضاً نوعاً من الضغط وأن تؤدي إلى عدم ارتياح الناجين والناجيات، وبخاصة بالنسبة للأطفال. إذا كانت هناك أي قيود زمنية محددة ينبغي على الناجين أو الناجيات تفهمها لكي يمارسوا حقوقهم، فسوف نناقش هذه القيود الزمنية معهم.

9.3 إنشاء بيئة داعمة: سوف ننشئ بيئة داعمة وآمنة نفسياً و جسدياً للتعاملات التي تجري وجها لوجه ولأي تعاملات من بعد، بحيث يسهل الوصول إليها وتراعي اعتبارات النوع الاجتماعي والسن والإعاقة والاعتبارات الاجتماعية والثقافية والسياقية. ويمثل هذا ركيزة رئيسية لبناء الثقة وسرد التجارب و اتخاذ القرارات من قِبل الناجين والناجيات.

9.4 ضمان الخصوصية: بالتشاور مع الناجين والناجيات، سوف نرتب مكاناً آمناً يتسم بالخصوصية والسرية ويسهل الوصول إليه ويمكن الاجتماع فيه بأمان وجهاً لوجه أو عن بعد وخفض مخاطر التعرض للمراقبة (بما في ذلك عند الوصول إلى المكان أو الخروج منه)، أو التنصت أو المقاطعة. ونحترم أن حق الناجين والناجيات في الخصوصية يمتد ليشمل جميع الاتصالات والتواصل معهم بما في ذلك قبل أي اجتماع وبعده.

9.5 الحاضرون للمقابلة: سوف نسعى إلى تقليل عدد الأشخاص الموجودين أثناء المقابلة. وسوف نناقش مسبقاً مع الناجين والناجيات مَن يرغبون في حضورهم ومَن يمكنه المشاركة من فريقنا (من خلال تقديم معلومات مثل أدوارهم ونوعهم الاجتماعي وسنهم وانتمائهم الوظيفي). إذا لم نستطع تحقيق خيارات الناجين والناجيات، بما في ذلك حضور شخص داعم أو وصي أو ممثل قانوني، فسوف نناقش أسباب ذلك معهم وسوف نحترم اختيارهم إذا قرروا عدم الاستمرار.

9.6 إعطاء الأولوية للسلامة والجودة على الكمّ: لن نتنازل عن الجودة أو السلامة أو الرفاه استجابة لضغوط لإجراء عدد معين من المقابلات.

9.7 تفهم الإفصاحات المتأخرة والجزئية: ندرك ونحترم أن الثقة ومرور الزمن والتعافي جميعها تساعد قدرة الناجين والناجيات وقراراتهم بمشاركة المعلومات، ولذلك يمكن أن تتم المشاركة على مراحل ومع مرور الوقت ومن خلال تفاعلات مختلفة. كما ندرك أن عدم الاتساق بين الروايات يمكن أن ينشأ بصورة طبيعية نتيجة الصدمة والذاكرة ووصمة العار والخوف والضغوط والثقافة والأسئلة الموجهة والترجمة ومدى فهم المستمع لما قيل. ولن نفترض افتراضات بشأن الصحة استناداً إلى مثل هذه الأوجه من عدم الاتساق التي تحدث بصورة طبيعية.

المبدأ رقم 10. ضمان أن تكون التعاملات محترمة وآمنة

10.1 التقييم واليقظة: في بداية أي تعاملات، سوف نعيد تقييم المخاوف المتعلقة بالسلامة، والخصوصية واحتياجات الناجين والناجيات ورفاههم، وأي فجوات في اتصالاتنا وأي ضغوط تمارس على الناجين والناجيات من أجل الاستمرار. وسوف نرصد هذه المسائل بشكل مستمر. ولن نمضي قدماً إلا حينما نتمكن من أن نفهم الناجين والناجيات، وأن يفهمونا، بشكل كامل. ويشمل هذا ضمان امتلاك أي مترجم نستخدمه للخبرة اللازمة للعمل بلغة الناجي أو الناجية وبلغتنا.

10.2 الحساسية تجاه الصدمة: سوف نكون قادرين على إدراك ورصد العلامات الدالة على الصدمة والكرب، ومعرفة متى وكيف نقلل من الآثار المحتملة التي تسبب الصدمة من جراء التعامل. ونتفهم أن الصدمة قد تؤثر على ترتيب ومعدل تذكر الأحداث ومناقشتها.

10.3 احترام المجال الشخصي: سوف نتوخى الحرص لئلا نتطفل على المجال الجسدي للناجين والناجيات.

10.4 إنشاء عملية آمنة لإجراء المقابلات: سوف نضمن أن تكون لمقابلاتنا عملية آمنة وتتسم بالحساسية ولها هيكل محدد. سوف نحرص على توجيه الأسئلة الخاصة بالعنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات بصورة آمنة في إطار عملية أوسع لإجراء المقابلات. سوف نخصص لوقت لإنهاء المقابلة بأسلوب آمن وبحرص، ونعبر عن امتناننا للوقت الذي قضاه الناجون والناجيات في رواية تجربتهم. سوف نناقش مع الناجين والناجيات ما ينبغي أن يتوقعوه بعد المقابلة، وسبل الدعم المتاحة ومعلومات المتابعة.

10.5 السماح للناجين والناجيات بالسيطرة على كيفية روايتهم لقصتهم: إننا نحترم أهمية سيطرة الناجين والناجيات على الكيفية التي يروون بها تجربتهم. سوف نفسح المجال للناجين والناجيات لكي يشرحوا ما حدث بطريقتهم الخاصة وبالوتيرة التي تناسبهم وسوف ننصت باهتمام. وسوف نتحكم في وتيرة أسئلتنا ونبرتها. ولن نستعجل الناجين والناجيات نظراً لأن هذا يزيد من خطر تعرضهم للأذى وإعادة الصدمة وأن تكون المعلومات المجموعة غير موثوقة أو غير دقيقة.

10.6 توجيه أسئلة مفتوحة: سنقوم باستخدام أسئلة مفتوحة (عند إجراء المقابلات والترجمة). إننا نقر بالأثر الضار المحتمل للأسئلة المغلقة على الناجين والناجيات وعلى دقة وتفاصيل المعلومات التي تُجمع بهذه الطريقة. ولن نستخدم مثل هذه الأسئلة إلا في الظروف الاستثنائية.

10.7 وضع العنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات في سياقه: ندرك أن العنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات لا يحدث بمعزل عن غيره من الانتهاكات والأذى. وسوف نتحلى باليقظة والاحترام إذا اختار الناجون أو الناجيات التواصل بشأن أنواع أخرى من الانتهاكات أو الإيذاء قد يكونوا قد تعرضوا لها أو شهدوها.

10.8 عدم توجيه الأسئلة إلا عند الضرورة: لن نوجه أسئلة أو نستكشف لمعرفة تفاصيل صريحة أو حساسة أو تصويرية للعنف الجنسي حين لا نحتاج إلى ذلك تحديداً لتحقيق أغراضنا. وإذا كنا بحاجة إلى مثل هذه المعلومات فسوف نشرح للناجين/الناجيات وسنحترم رغبتهم في الإجابة أو عدم الإجابة. ولن نركز أيضاً على مثل هذه التفاصيل أو نثير المشاعر بشأنها حينما نعرض تجربة الناجين والناجيات أو نعد التقارير بشأنها.

تعريف المفاهيم الرئيسية لأغراض المدونة

[1] ***"الناجون/الناجيات" و/أو "الضحايا":*** تستخدم المدونة لفظ "الناجي/الناجية" نظراً لأنه يعتبر في الغالب لفظاً تمكينياً. ويمكن أن يحمل مصطلحا "الضحايا" و"الناجين/الناجيات" معانٍ مختلفة في بيئات ولغات مختلفة، وقد يفضل أولئك الذين تعرضوا للعنف أحدهما عن الآن، أو قد لا يفضلون أياً منهما. وينبغي احترام خيارات الناجين/الناجيات المتعلقة بالهوية وأن تنعكس على المحيطين بهم. ومن المهم أيضاً الإقرار بأن بعض الضحايا لن ينجوا من العنف. وعلى الرغم من أن المدونة تركز على العمل مع الناجين/الناجيات، فإن بعض جوانب المدونة تنطبق أيضاً على حماية خصوصية الضحايا الذين لم ينجوا وحقوقهم.

[2] ***العنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات***: وهو تعريف واسع النطاق. يتضمن العنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات الاغتصاب والاستعباد الجنسي والبغاء القسري والحمل القسري والإجهاض القسري والتعقيم الإجباري والزواج القسري والاتجار بالبشر لأغراض العنف و/أو الاستغلال الجنسي، وغيرها من صور العنف الجنسي ذات الخطورة المماثلة التي ترتكب ضد أي شخص حيثما يرتبط ذلك السلوك ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بنزاع مسلح. كما يتضمن أيضاً ارتكاب مثل هذه الأفعال في وقت السلم أو خلال المراحل الانتقالية حين تكون جزئاً من عنف منهجي أو قمعي أو هيكلي أو سياسي وحين يستخدم مثل هذا العنف لإرهاب المجتمعات المحلية أو تدميرها. يتضمن العنف الجنسي المنهجي والمتعلق بالنزاعات على سبيل المثال لا الحصر العنف الجنسي الذي يصل إلى درجة الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب على المستوى الدولي.

[3] طبقًا للتعريف الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام 1989.

[4] ***النوع الاجتماعي***: في هذه المدونة، يشير مصطلح 'النوع الاجتماعي' إلى التعريف الوارد بالمادة 7(3) من نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية إلى الجنسين، الذكر الأنثى، في إطار المجتمع. ويقر التعريف بالبناء الاجتماعي للنوع الاجتماعي، وبما يصاحبه من أدوار وسلوكيات وأنشطة وخصائص مخصصة لكل من النساء والرجال وللفتيات والفتيان. تؤثر سرديات النوع الاجتماعي الضارة بصورة غير متناسبة على النساء والفتيات. ولكن سرديات النوع الاجتماعي الضارة تؤثر أيضاً، على سبيل المثال، على الأشخاص غير الثنائيين أو غير المتقيدين بأنماط النوع الاجتماعي؛ والأشخاص من مختلف التوجهات الجنسية وهويات النوع الاجتماعي، وسبل التعبير عن النوع الاجتماعي، والخصائص الجنسية والرجال والفتيان.

[5] على الرغم من أن اختصار الحروف الأوائلية ***LGBTQI+*** (والذي يشير إلى المثليات والمثليين أو مزدوجي الميل الجنسي أو مغايري الهوية الجنسانية أو أحرار الهوية الجنسانية أو غيرهم من الأشخاص الذين لديهم هوية جنسانية غير معيارية أو توجه جنسي غير معياري) يشمل نطاقاً واسعاً من الأفراد، إلا أنه ليس شاملاً، ولا يعد اختصاراً قياسياً بشكل عالمي.

[6] يعد البشر مخلوقات معقدة وديناميكية ذات خصائص أو سمات أو هويات متعددة ومتقاطعة ومتغيرة. وعادة ما يواجهون أكثر من نوع من أنواع التمييز، ويتضررون من عوامل تتعلق بالأوضاع مثل النزاع والتشرد والفقر والجائحات والأمراض، وبالتالي، أو بأي طريقة أخرى، يواجهون مخاطر تتعلق بالأمن والصحة والعدالة وغيرها. ويمكن أن يساعدنا فهم هذه العوامل على فهم الناجين والناجيات بشكل أفضل، وكذلك الانتهاكات التي تعرضوا لها والمخاطر والتحديات والعوائق التي يواجهونها، وحقوقهم ورغباتهم واحتياجاتهم من الدعم، وأن يساعدنا على تخصيص خططنا ونهجنا لهم بشكل مناسب.

وتتضمن مثل هذه ***الخصائص والصفات والهويات*** وما يتعلق بها من ***صور التمييز*** التي يمكن أن يواجهها الناجون والناجيات ما يلي: السن (ويشمل مستوى النضج والقدرات الناشئة)؛ والجنس والنوع الاجتماعي (ويشمل الهوية الجنسانية والتعبير (ويشمل مغايري الهوية الجنسية وغير الثنائيين وغير المتقيدين بأنماط النوع الاجتماعي)، والتوجه الجنسي والخصائص الجنسية (وتشمل حاملي صفات الجنسين))؛ والعرق والديانة؛ والأصول الوطنية؛ والأصول الاجتماعية؛ والإثنية (وتشمل مجموعات الشعوب الأصلية، والثقافة والتقاليد)؛ والإعاقة؛ والوضع الأسري أو الحالة الأسرية؛ وحالة الميلاد؛ والطبقة الاجتماعية-الاقتصادية؛ والطائفة أو الوضع؛ والحالة الصحية أو الوضح الصحي؛ والجنسية؛ ووضع اللاجئين أو المهاجرين أو غيرهم من حالات الإقامة؛ والتعليم والأمية؛ والوضع القانوني؛ والمعتقدات أو الآراء أو الانتماءات السياسية. وهذه القائمة ليست شاملة. عادة ما يواجه الناجون والناجيات صوراً متعددة ومركبة من التمييز. وحين تتقاطع صور التمييز وأوجه انعدام المساواة المتعددة، يُشار إليها بعبارة ***"العوامل المتعددة الجوانب"***.

[7] ***الترتيبات التيسيرية المعقولة*** "تعني التعديلات والترتيبات اللازمة والمناسبة التي لا تفرض عبئا غير متناسب أو غير ضروري، والتي تكون هناك حاجة إليها في حالة محددة، لكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وممارستها؛" (المادة 2، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2006).

[8] ***المبادئ التوجيهية الأربعة*** على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل تتمثل في:

- **عدم التمييز** (المادة 2): "سوف نضمن ألا نعرَّض الأطفال لأي صورة من صور التمييز على مدار عملنا. وسوف نعمل مع جميع الأطفال بغض النظر عن عنصر والدي الطفل أو الوصي القانوني عليه أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو أصلهم القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم، أو أي وضع آخر."
- **المصلحة الفُضلى للطفل** (المادة 3): "سوف نضمن أن تمثل المصلحة الفُضلى للطفل الاعتبار الأساسي في جميع الإجراءات والقرارات المؤثرة على الأطفال." ويلزم اتباع نهج مكون من خطوتين لتحقيق التوازن بين المصلحة الفضلى للطفل وغيرها من الاعتبارات.
- **الحق في الحياة والبقاء والنمو** (المادة 6): "سوف نضمن ألا تعيق مشاركتنا مع الأطفال حق الطفل في النماء بالطريقة المثلى: جسدياً وعقلياً وروحياً وأخلاقياً واجتماعياً. وسوف نقوم بتقييمات المخاطر المناسبة ونبذل جميع الجهود للتخفيف من أي مخاطر تهدد حياة الطفل وبقائه ونمائه بما في ذلك من خلال تقديم الاستجابة والدعم الملائمين."
- **حق الطفل في التعبير عن وجهات نظره وأخذها في الاعتبار** (المادة 12): "نقر بأن الطفل القادر على تشكيل وجهات نظره أو نظرها الخاصة له الحق في التعبير عن وجهات النظر تلك بحرية في جميع الشئون التي تؤثر عليه أو عليها. وسوف نحاول أن نجعل العملية تشاركية إلى أقصى حدٍ ممكن وأن نعطي الوزن المناسب لوجهات نظر الطفل طبقاً لعمره أو عمرها ومدى نضجه أو نضجها. كما نقر أيضاً بأن حق الطفل في المشاركة يتضمن أيضاً الحق في تلقي المعلومات والنصائح بأسلوب يراعي الأطفال ويقر بقدراتهم الناشئة.